

## المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نظر الأغلبية في العالم العربي، بل في أوساط الرأي العام العالمي، فإن العمل العسكري لم يكن السبيل الأفضل إلى التغيير الديمقراطي. ومن هنا كان التأكيد المشدد في هذا التقرير الثاني على أحد المبادئ الجوهرية الواردة في التقرير الأول: إن الإصلاح الدائم في العالم العربي لن يتأتى إلا من الداخل.

وهذه السنة، يذهب مؤلفو التقرير إلى تفصيل السبل التي يمكن من خلالها للإصلاح النابع من منطلقات محلية أن يتحقق إزاء واحد من التحديات الثلاثة الكبرى، وهو قصور المعرفة. غير أن المؤلفين يعربون عن حساسيتهم تجاه الأحداث الأخيرة، إذ يستهلون التقرير باعتراف صريح - وإقرار غاضب بصورة غير معهودة في وثائق الأمم المتحدة - بالتحديات الإضافية التي يرون أن هذه الأحداث قد فرضتها على الإصلاح المستدام في المنطقة. ويعود ذلك إلى سببين: يكمن الأول منهما في ما يشعر به المؤلفون من خيبة الأمل، لأن الأحداث التي يصفونها قد حادت بالمسلك الداخلي إلى الإصلاح الديمقراطي في المنطقة عن مساره. أما السبب الثاني فهو الطبيعة الخاصة المتميزة لهذا التقرير الذي يستمد قوته من أن واضعيه ليسوا من المؤلفين العاديين العاملين في الأمم المتحدة. فقد وضع هذا التقرير فريقاً من المفكرين العرب البارزين، وتوجهوا به إلى جمهور عربي في المقام الأول. وكان الدعم الذي قدمته الأمم المتحدة لهم بمثابة منبر للرأي واعتراف بالجهد ما كان لهم أن يتمتعوا بهما بغير ذلك. بيد أن نزاهة التقرير تكمن في الوقت نفسه في أنه يعرب عن وجهات نظرهم أنفسهم، لا عن آراء موزونة حذرة مما يدلي به موظفون مدنيون دوليون. وبهذا المعنى، فإننا نركبهم لكم، لأنهم يرفعون صوتهم، في منطقة تصارع التغيير، بصراحة خالصة مخلصه تجمع بين الغضب والأمل.

غير أن المؤلفين، في عرضهم لدعواهم ومطالباتهم الجوهرية للعالم العربي بالانفتاح وبالغوص في منابع المعرفة العالمية، يؤكدون التزامهم الحازم الواضح بالارتباط بالعالم. إلا أن

كان إصدار تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول في العام الماضي ظاهرة متميزة بكل المقاييس، ويشهد على ذلك استتساخ أكثر من مليون نسخة منه عن الإنترنت. كما أن تحليلات التقرير الثاقبة للتحديات التنموية في المنطقة قد استقطبت موجة من الجدل والمناقشات لا مثيل لها في الدول العربية وفي العالم أجمع على حد حقه من حيث وقع وأثره. فبالنظر لما أثاره وما زال يثيره من مساجلات يمتد مداها من المقاهي إلى المناظرات الإذاعية المرئية والمسموعة إلى المجالس النيابية وما هو أبعد من ذلك، يتضح لنا السبب الذي دعا مجلة "تايم" إلى أن تصفه بأنه أهم ما نشر عام 2002. والسبب في هذا الأثر بسيط ولكنه غاية في الأهمية. إن للفكرة المحورية سطوة فريدة في تلك الدراسة الرائدة المثيرة للفكر التي وضعها عدد من الباحثين والخبراء العرب أثناء مرحلة من التأزم البالغ في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفجوى الرسالة التي أوضحتها التقرير الأول أن الإصلاح ضروري، وأنه إذا ما أريد النجاح والديمومة للتغيير، فإنه ينبغي أن يتم من الداخل. ومن هنا فإن دعم ذلك التقرير كان من دواعي اعتزاز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وخلال الإثني عشر شهرا المنصرمة، اتخذت عدة دول عربية خطوات مهمة للتصدي للتحديات التي طرحها التقرير عند صدوره. بيد أن الوضع ازداد تعقيدا من جراء حدثين شهدتهما تلك الفترة، وهما احتدام النزاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغزو قوات التحالف للعراق. وقد تمتع تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول بتأييد ألوان الطيف السياسي كافة، عندما شدد على ثلاثة من أوجه النقص والقصور التي يعاني منها العالم العربي: الحرية وحقوق المرأة والمعرفة. كما أكد على أهمية الديمقراطية باعتبارها جزءا من الحل لتجسير هذه النواقص. غير أن ردود الفعل إزاء هذين الحدثين في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة تظهر لنا مدى الخلاف في أوساط المجموعة الدولية حول "الكيفية" التي ستجري بها عملية الإصلاح. ففي

للخلاف أكثر من التقرير الأصلي.

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 هو الخطوة الثانية في رحلة طويلة. فسيصدر في السنتين القادمتين تقريران آخران عن الحرية وتمكين المرأة، وهما التحديان الكبيران الآخران اللذان يواجهان المنطقة. وإنه ليحدونا الأمل، ويساورنا الاعتقاد، بأن هذا التقرير الثاني سيكون كسابقه مدعاة للاهتمام ومثارا للفكر. ومع أن جانباً من وجهات النظر الواردة هنا لا يعكس بالضرورة سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإننا فخورون بارتباطنا بهذه المبادرة وبالمساعدة في طرح خطاب جديد حول السياسات في أرجاء المنطقة العربية والعالم بأسره. وأود في هذا الصدد أن أزجي الشكر للزميلة ريماء خلف الهندي، مساعد المدير العام، التي كانت، بصفتها المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي للدول العربية، هي القوة الملهمة وراء هذا التقرير المهم.

*Mar Malou Brown*

مارك مالوك براون  
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

العالم الخارجي، فيما يبدو لهم، إنما يفرض هيمنته عسكرياً. وفي مثل هذه الحال، فإنهم يتساءلون عما يعنيه ذلك للثقافة والمعرفة. إن فحوى رسالتهم هي الدعوة إلى الغوص، ولكنهم يرفضون الانجراف والغرق. وذلك ما يفعلونه عندما يقدمون تقييماً شاملاً لحالة المعرفة في المجتمعات العربية الراهنة، ثم يعرّجون على المعوقات التي تحول دون اكتسابها ونشرها، وينقلون بعدها إلى استشراف اليوم الذي يغدو فيه التعلم والبحث هما قوة الدفع المحركة للإبداع الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل.

ويرى التقرير أن لدى البلدان العربية إمكانات هائلة لتطوير مقدرتها المعرفية - لا بسبب ما لديها من رأسمال بشري لم يستغل بعدُ فحسب، بل لأن لها تراثاً ثقافياً ولغوياً وفكرياً ثرياً. ويُقرّ التقرير بأن تجديد النظم التربوية البالية الشحيحة الموارد في المنطقة لن يكون أمراً سهلاً، غير أنه يصر على الضرورة القصوى لأن يقوم كل من الاقتصاد والمعرفة بتغذية الآخر، مما سيخلق بيئة خصبة تفضي إلى التنمية الإنسانية. إن الخيار الحاسم أمام الدول العربية اليوم هو: واكبوا العالم الجديد بروح إيجابية أو أنكم ستتخلفون وراءه. وبالنسبة لمن يتخوفون من أن يلحق بثقافتهم الضرر بفعل التأثيرات الخارجية، فإن هذه الدعوة للانفتاح قد تكون مدعاة

## المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية

تقرير مصيره. فبعد الإنتهاء من إعداد التقرير الأول قامت إسرائيل بإعادة احتلال معظم المناطق الفلسطينية. ولم يكد يمر عامٌ على ذلك حتى كان العراق يبرز تحت احتلال امريكي-بريطاني. وفي ظل هذه التطورات، أضحت تحدي بناء التنمية الإنسانية العربية أكثر خطورة، وغداً، ولا ريب، أشق منالاً.

وطرح البعض جدوى الاستمرار في إصدار سلسلة تقرير التنمية الإنسانية العربية في هذه المرحلة الحرجة من التاريخ العربي المعاصر. وعكس هذا التردد يأساً واستكانةً لدى بعض، وحرصاً وتخوفاً لدى البعض الآخر من استغلال التقرير والمكاشفة التي يحتويها من قبل من لهم دوافع ومآرب لا تصب في مصلحة أبناء هذا الوطن.

ولم يغب عن بال فريق التقرير إمكانية استغلال التقرير وتشويه رسالته من قبل فئات خارج الوطن العربي، وغيرها داخله، تتعارض مصالحها مع صحة عربية. إلا أن القناعة الراسخة كانت أن ترك زمام المبادرة للآخرين هو الأشد خطورة، وأن الإصلاح الذاتي القائم على نقدٍ صريح ورصين ومتوازن للذات هو البديل الصحيح، إن لم يكن الوحيد، لمخططات إعادة تشكيل المنطقة، بل إعادة صياغة الهوية العربية، من خارجها. فالضعف والخلل والسكوت عنهما، لا تشخيصهما والتصدي لهما، هو ما يصيب من الأمة مقتلاً.

ومن هنا، فإننا نصدر التقرير الثاني طامحين إلى تعميق حوار عربي خالص حول سبب الإنطلاق نحو نهضة تحقق لبنات وأبناء هذا الوطن العربي، الحياة الحرة الكريمة التي ما فتئوا يتطلعون إليها. ويبقى منطلق هذا الحوار المبدئي، الذي لا محيد عنه، هو أن الإصلاح الذي يصون مصالح الأمة لا يأتي إلا من داخلها.

وقد اختار فريق التقرير الثاني موضوع بناء مجتمع المعرفة محوراً له، وهو واحد من ثلاثة عناصر تتضافر في استراتيجية التنمية

أطل تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول على الواقع العربي عن كُتب، فتعمق في سبب حاله، وتشخيص نواقصه، واجتهد في تعيين مخارج الانتقال منه إلى ما يتواءم مع إمكانات المنطقة العربية وقدراتها، وما يستجيب لطموحات أجيالها الشابة. وخلص التقرير إلى أن بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي يستوجب ثلاثاً من المهام الكبرى، هي الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية ومستلزمات الحكم الصالح؛ وتمكين المرأة العربية وتحريك طاقاتها في إطار من المساواة والعدل والإنصاف، وتكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها في الأنشطة المجتمعية كافة.

وقد حظي التقرير بفيض وافر من ردود الفعل. وتفاوتت المواقف حوله في أوساط أهل الرأي؛ فمنهم من اعتبره مغالياً في الصراحة إلى حد جلد الذات، ومنهم من أخذ عليه النظر إلى الواقع العربي على وجه العموم والإجمال. بينما نوه آخرون بجديته وقدرته على مساءلة المألوف، وشجاعته في رسم الطريق إلى المستقبل. وقد أسهمت هذه الآراء في إطلاق حوار بالغ الإتساع حول مآزق التنمية الإنسانية في الدول العربية، شارك فيه المواطنون العرب على تنوع مشاربهم ومواقعهم. ولجميع هذه المساهمات، على اختلاف ما انطوت عليه من مواقف وتوجهات، نكّن كل التقدير، لما عبرت عنه من غيرة على المصلحة العربية العامة.

ولم يقتصر الحوار على المنابر غير الرسمية، بل إن بعض الحكومات العربية وأصحاب القرار تناوله بالتحليل والتمحيص؛ بالنقد أحياناً، وبالإشادة أحياناً أخرى. وقد شهدت الفترة اللاحقة لصدور التقرير إنجازات في عددٍ من البلدان العربية تتماشى مع توصياته، وبخاصة على صعيد تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية. ويوثق هذا التقرير، الثاني، تلك الإنجازات في معرض متابعته لتطورات التنمية الإنسانية في المنطقة. إلا أنه يوثق أيضاً إخفاقات وتحديات جديدة. فقد داهمت المنطقة خلال الفترة ذاتها أحداثٌ كاسحةٌ جسام، وانتهكت حرية المواطن العربي وحقوقه، وبخاصة حقه في

الخامس فهو تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل، ومنفتح، ومستنير يجعل الاجتهاد منهجا في استنباط الحلول لكل المسائل المتجددة والمشكلات المتولدة، وينهض باللغة العربية، ويثري التنوع الثقافي داخل الأمة ويحتفي به، ويقوم على مبدأ الانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها.

ونحن نعلم أن في التقرير ما هو خلافي. ولا نزعم له العصمة أو احتكار المعرفة. بل ندعو إلى الحوار، اختلافاً قبل اتفاق إذا كان هناك ما يبرر ذلك. وعندما ننتقل نحو المشترك من الأمور نكون قد خطونا سريعاً نحو أسس النهضة، ونحو وضع الوطن العربي على مدارج الإقلاع نحو المعرفة والحرية والتنمية الإنسانية.

وأمام هذا الجهد الكبير، يسرني أن أوسط مشاعر العرفان، لكل من شارك في إنجازه وضعاً، واستشارةً، وتحريراً، وإلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على استمرار الدعم لهذا المشروع.

وشكري ممتد، جزيلاً، إلى نخبة اللوامع العرب الذين خصوا التقرير بمساهمات قيمة أبرزناها في أطر خاصة، وإلى فريق التحرير المركزي على جهدهم المميز. ويسرني أن أعرب عن امتنان خاص لرئيس الفريق الدكتور نادر فرجاني، لإسهامه المبدع وجهده الدؤوب في جميع مراحل إعداد التقرير. والشكر وافر وموصول للفريق الاستشاري الذي محصنا من النصح والتوجيه ما لم يكن لهذا التقرير أن يصدر دونهما، عميقاً وورصيناً.

ولا يسعني في ختام هذا التصدير إلا أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد مارك مالوك براون، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة المساندة الشجاعة لسلسلة تقارير التنمية الإنسانية في البلدان العربية.



ريما خلف الهندي  
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة  
المدير الإقليمي - المكتب الإقليمي للدول العربية  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الإنسانية في الوطن العربي، وتؤتي أكلها مجتمعة لا فرادى. والتقدم في إنجاز أي منها يساهم، لا ريب، في الإسراع في تحقيق متطلبات الأخرى. إذ يصعب نهوض المرأة، كما قد يتعذر استعادة الحرية وإقامة الحكم الصالح، موضوع تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثالث، في مجتمعات تُحبس فيها المعرفة.

وكما يتجلى في هذا التقرير، فإن المعرفة، اكتساباً وإنتاجاً وتوظيفاً، قد غدت في مطلع القرن الحادي والعشرين هي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التنمية الإنسانية في جميع ميادينها. فهي غالباً ما ترسم الحدود بين القدرة والعجز، بين المنعة والوهن، بين الصحة والمرض، وبين الثروة والفقير.

وقد كانت المعرفة في جميع وجوهها مناط البحث في التقرير الحالي. فإن فريق التقرير نظر أولاً في حال المعرفة نشرًا وإنتاجًا، وتأكد له بالفحص والبحث أن وجود رأس مال بشري عربي مهم لم يمنع ضعفهما. ونظر فريق التقرير كذلك في ينابيع المجتمع الثقافية، فوجدها حاضرة مناسبة للمعرفة وركيزة قوية لبنائها. فهي لم تهين المجتمع تاريخياً لأن يتبوأ ناصية المعرفة وأن يكون مناراتها لقرون فحسب، بل إنها في زمن صعودها أسست لنظام حوافز قل في التاريخ نظيره، إذ كان يثيب المجتهدين، المجددين والمبدعين، ولو أخطأوا.

لكن ما وجده فريق التقرير في البنية الثقافية افتقده في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العربية، حيث قامت تشوهات حادت بهذه البنى عن خدمة مصالح المعرفة أو الحرية أو تمكين المرأة، وأصبحت تقف عائقاً يكبل نشر المعرفة وإنتاجها. ويرى فريق التقرير أن الحاجة إلى يد الإصلاح العميقة والواسعة قد غدت هنا أكثر إلحاحاً.

وبعد تشخيص العوامل المشبطة لترعرع المعرفة؛ عرّج التقرير على أبواب الخروج منها، مقترحاً رؤية استراتيجية ذات أركان خمسة تؤسس لمجتمع يؤهل المنطقة العربية لطبي المسافات البعيدة التي تفصلها عن يتصدر سباق المعرفة. وهذه الأركان تتضمن إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وتعميم التعليم الراقى، وتوطين العلم، وتأسيس نمط إنتاج المعرفة في البنية الاقتصادية والاجتماعية العربية. أما الركن